العرب
الخميس 2021/11/18
السنة 44 العدد 12244

بناء صناعة دفاعية ضخمة مطمح تسعى الإمارات لترسيخه

مجموعة إيدج تطور استثماراتها بهدف زيادة المبيعات لتتجاوز أكثر من 5 مليارات دولار سنويا

يجذب التركيز المتزايد للإمارات على تنمية الصناعات الدفاعية اهتمام الكثير من المتابعين والخبراء الذين يقفون على واقع المسار الذي اتخذه البلد الخليجي في عمليات التطوير عبر ذراعه في هذا المجال، وهي مجموعة التكنولوجيا المتقدمة "إيدج" حتى يصبح مركزا عالميا يستقطب المزيد من الاستثمارات والشراكات ولجني الكثير من الإيرادات.

نبتكر منتجات تنافسية وبأيادٍ محلية

دبي – تنكب الإمارات أحد أكبر مشتري الأسلحة في العالم، على تطوير الصناعة العسكرية محليا من الطائرات المسيّرة إلى الصواريخ الموجّهة عن بعد، لتقليل اعتمادها على الصادرات الباهظة، في منطقة غالبا ما تعصف بها الأزمات.

ويبدو أن الأمر كان أكبر من مجرد إضافة شعارات وجني عائدات بالنسبة إلى البلد، بل تدور استراتيجيته بالأساس حول كيفية نقل عمليات التصنيع المتطورة إلى الداخل عبر استقطاب المئات من الشركات سنويا في معارض تم تخصيصها لذلك لاكتساب الخبرات وعقد الشراكات.

فيصل البناي

الأنظمة الجديدة والذكية وذاتية التحكم في صميم تركيز إيدج

خالد البريكي

لدينا في إيدج عقلية مجموعة ناشئة، ولكن مع قدرات هائلة

وتدرك الإمارات أن الصناعات الدفاعية المتطورة قطاع حيوي يساعد على تعزيز الاستثمارات وفي العمل التنموي مع مختلف بلدان العالم، ولذلك لم تترك الأمر للصدفة حتى تصل إلى ما هي عليه اليوم.

ويشخص فيصل البناي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة التكنولوجيا المتقدمة "إيدج" مستقبل عمل ونشاط هذا الكيان على المدى المنظور.

وأكد في اليوم الأول من معرض دبي للطيران أن الأنظمة الجديدة والذكية وذاتية التحكم في صميم تركيز إيدج على الابتكار والقدرات العصرية، وهو ما تعكسه استثمارات المجموعة المستمرة في البحث والتطوير ضمن ذلك المجال.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية عنه القول "نسعى باستمرار للحفاظ على تفوقنا في مجال القدرات غير المأهولة، لأننا ملتزمون بتقديم منتجات وتكنولوجيا متطورة جديدة إلى السوق بسرعة".

وقبل عامين، تم إنشاء إيدج، التي تتّخذ من أبوظبي مقرا لها، لتقود هذه الجهود، وأصبحت تضم 25 شركة محلية لتصنيع أسلحة لدرجة أن خالد البريكي رئيس أحد الأقسام الخمسة في المجموعة قال لوكالة الصحافة الفرنسية إن ذلك يمثّل "نضج صناعة الدفاع لدينا".

وصعدت إيدج سريعا لتصبح واحدة من أكبر 25 شركة تصنيع دفاعي على مستوى العالم العام الماضي بعائدات تزيد عن خمسة مليارات دولار، وفقا للمعهد الدولي لأبحاث السلام (سيبري) في ستوكهولم.

وقال البريكي رئيس قطاع دعم المهام في المجموعة "أدركنا أنه يتعيّن علينا تجميع قدراتنا معا تحت سقف واحد للتركيز على ما نريد تصنيعه في الدولة، والآن يمكننا القيام بذلك على صعيد عالمي أيضا". وتابع "لدينا عقلية مجموعة ناشئة، ولكن مع قدرات هائلة".

وتوظّف المجموعة 13 ألف شخص "من جميع أنحاء العالم"، لكنها تعمل على توظيف المزيد من الإماراتيين، لاسيما من خلال إبرام اتفاقيات مع جامعات في الدولة الثرية أو في الخارج.

وفي معرض دبي للطيران الذي انطلق الأحد الماضي، يعرض جناح إيدج الضخم مجموعة من المنتجات المصنوعة في الإمارات، من القنابل الموجهة إلى أنظمة الأمن السيبراني.

ويسعى الجناح لاستقطاب العقود التي تكاد تكون حصرية لصالح القوات المسلحة الإماراتية، ولاسيما لصيانة الطائرات العسكرية للقوات الجوية بقرابة 4 مليارات دولار أو توفير الذخائر الموجّهة بقيمة إجمالية تصل إلى 880 مليون دولار.

وتعتبر دولة الإمارات الغنية بالنفط على غرار جارتيها السعودية وقطر، من بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، وتسعى لتنويع اقتصادها عبر الاستثمار في قطاعات لم تكن قبل سنوات ضمن دائرة اهتماماتها.

وقال البريكي "لدينا بالفعل 20 منتجا تم تصنيعها في إطار مبادرة 'صنع في الإمارات' وتم الإعلان عن 13 منتجا منها هذا العام".

وأضاف "نطمح إلى العمل ضمن القدرات الوطنية (فقط)، لكن ليست لدينا درجة كافية من النضج للاستغناء عن الشركاء" بعد.

وبالتالي، تعمل المجموعة المصنّعة على زيادة عدد الاتفاقيات مع الشركتين الأميركيتين لوكهيد – مارتن ورايثون على سبيل المثال، أو امبراير البرازيلية ومجموعة أيرباص الأوروبية.

وبينما تقوم الشراكات على منح إيدج تراخيص إنتاج لمنتجات معيّنة، فإن المجموعة تبرم عقودا أخرى أكثر طموحا، إذ يقول البريكي إن "الشريك يشتري منتجاتنا ويبيعها" بالنيابة عن المجموعة.

وفتح توقيع اتفاق التطبيع مع إسرائيل العام الماضي فرصا جديدة أمام المجموعة للتقرّب من المصنّعين العسكريين الإسرائيليين، الحاضرين بأعداد كبيرة لأول مرة في معرض دبي للطيران. وقال البريكي "نتناقش معهم ونوقع العقود، نحن نتّبع سياسة حكومتنا".

وفي هذا السياق، أعلنت شركة إلبيت سيستمز الإسرائيلية العملاقة في مجال التسلح والتي تصمّم طائرات دون طيار الأحد الماضي عن إنشاء شركة تابعة في الإمارات تهدف بشكل خاص إلى "نقل التقنيات إلى الشركاء المحليين".

وتأمل شركة إيدج، التي حصدت حوالي عشرين عقد تصدير للخدمات أو الذخيرة، في ترسيخ مكانتها على الساحة الدولية.

وفي الوقت الحالي تقوم أي.بي.آي، أحد كياناتها المتخصصة في الهندسة الدقيقة للملاحة الجوية، بتصدير أكثر من 60 في المئة من إنتاجها.

ورأى البريكي أنّ "التصدير مهم، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضا من ناحية إظهار جودة الأسلحة الإماراتية"، مضيفا "إذا كان لدينا منتج جيد، فيجب أن نكون قادرين على بيعه في الخارج".

وأعلنت الطارق، إحدى شركات إيدج، والمتخصصة في تصميم وتصنيع أنظمة توجيه الذخائر بدقة الثلاثاء الماضي عن سلسلة من التطورات الجوهرية في مدى منتجاتها.

كما قامت بدمج مجموعة الميزات التشغيلية لأحدث تقنياتها والتي يمكنها أن تعزز قدرات أداء المهام بشكل كبير لمنتجات الشركة من أنظمة توجيه الذخائر بدقة ذات المدى البعيد.

وفي فبراير الماضي قال البناي إن "حجم مبيعات الشركة من الصناعات العسكرية يزيد على خمسة مليارات دولار".

وتوقع حينها أن تنمو المبيعات بشكل أكبر في السنوات القادمة مع تطلعات المجموعة لزيادة قدراتها ومنتجاتها القائمة على التكنولوجيا المتقدمة بما ينعكس على نمو الإيرادات خلال العام الجاري والقادم.

النقابات في الجزائر تطالب الحكومة بمراجعة سياساتها الضريبية

الجزائر – تمارس النقابات في الجزائر ضغوطا مكثفة على الحكومة لدفعها إلى إعادة مراجعة سياساتها المتعلقة بالضرائب، بعد أن تضرر الكثير من التجار بسبب قيود الإغلاق الاقتصادي جراء انتشار الجائحة والأزمة المالية التي تعاني منها بلادهم.

ويترقب أصحاب الأعمال بفارغ الصبر انتعاش الحركة التجارية بعد أن عانت الأسواق المحلية من الركود جراء اختفاء المستهلكين والتي زادت من متاعبهم في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وخاصة الطبقة الفقيرة.

وطالب الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين وممثلين عن 35 فيدرالية وطنية للحرفيين والشركات الثلاثاء خلال اجتماع مع لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط بالبرلمان إلى تقليص نسبة الضرائب وتخفيف الأعباء الجبائية.

وأكد ممثلو النقابات أن مراجعة نظام الضرائب وتخفيف الأعباء الجبائية سيعملان على دفع النشاط التجاري ومكافحة التجارة الموازية. وأشاروا إلى التأثيرات الكبيرة التي خلفتها الأزمة الصحية على نشاطاهم منذ تفشي الوباء.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى الأمين العام للاتحاد حزاب بن شهرة قوله إن "هذه الأعباء المرتفعة تجبر التجار على العمل في السوق الموازية، مما يكثف شبكة التجار غير القانونيين الذين يفوق عددهم بكثير عدد التجار القانونيين".

كيف سندفع الرسوم الجبائية دون تحقيق مبيعات

وتشير التقديرات إلى أن نسبة التجار الذين يدفعون الضرائب لم يتجاوز الـ30 في المئة وهو ما ربطه بن شهرة بانعدام الإجراءات الضريبية التحفيزية.

وفي خضم ذلك، تبرز مشكلة أخرى يعاني منها التجار وهو غياب أسوق جملة ملائمة لتسويق المنتوجات الغذائية إذ لا تزال السلطات متقاعسة في وضع خطة لتطوير تلك الأسواق أو زيادتها.

واعتبر بن شهرة سوق الجملة للمنتوجات الغذائية "السمار" الواقع في العاصمة الجزائرية "نقطة سوداء". وقال إن "هذه السوق التي تقع بالقرب من المساكن وتضم 850 تاجرا وأكثر من 4500 عامل تعد مصدر إزعاج بالنسبة إلى السكان فضلا عن أثرها على البيئة".

ولذلك، يقترح التجار إزالة سوق السمار وتعويضها بأخرى عصرية ببئر توتة القريبة من العاصمة خاصة وأن البلدية منحت الاتحاد قطعة أرض تبلغ مساحتها 42 هكتارا لإنجاز المشروع لكن بن شهرة قال إن "الاتحاد لم يتحصل على موافقة السلطات حتى الآن".

وتعول الحكومة على جمع أكبر قدر ممكن من الضرائب حتى تساعد تلك الأموال في تقليص عجز موازنة 2021 والتي من المتوقع أن يصل إلى حوالي 22 مليار دولار بنهاية هذا العام.

تونس تائهة بين وعود إنقاذ الاقتصاد والتصنيفات السلبية

تونس – يتأكد للمحلّلين يوما بعد يوم أن التحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي تتفاقم بوتيرة متسارعة مع انسداد آفاق التمويل حتى الآن لإعادة تحريك عجلات النمو المتعثر والذي زادت من أوجاعه الأزمة الصحية مما عمّق المخاوف بشأن مستقبل البلاد بعد أن بات تائها بين وعود الإصلاح والغرق في التقييمات الدولية السلبية.

وشكلت أحدث التقييمات السلبية حول نشاط الاقتصاد التونسي وتنامي مخاطر عدم توفير السيولة الضرورية للخروج من الأزمة المالية، صدمة أخرى للمسؤولين والأوساط الاقتصادية والشعبية بعد موجة من التقلبات شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة.

وخفضت وكالة رايتنغ آند انفستمنت تصنيف تونس والبنك المركزي التونسي إلى بي+ مع آفاق سلبية بعد أسابيع قليلة من تحذيرات وكالة فيتش من خطر تآكل أصول البنوك التونسية مع اقتراب تطبيق القطاع المصرفي بالبلاد للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتقييم الأصول والقروض والأدوات المالية.

وحذرت رايتنغ آند انفستمنت في مذكرة هذا الأسبوع أنها ستخفض التصنيف بدرجة أكبر في حال طالت عملية التفاوض بين تونس وصندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات جديدة.

وتسعى تونس للحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار من صندوق النقد حتى يتسنى لها مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي كبّلتها التجاذبات السياسية وزادت من أعبائها المشكلة الصحية الناجمة عن تفشي الجائحة.

واعتبر خبراء الوكالة اليابانية أن الوضع الراهن في تونس يدعو إلى الاحتراز خصوصا في ما يتعلق بقدرة تونس على سداد الديون.

ولئن رأت الوكالة في استئناف الحكومة التونسية المحادثات مع صندوق النقد أمرا إيجابيا، إلا أنها قالت إنه "لا يزال من الصعب توقع موعد توصلهم إلى اتفاق" بسبب "حالة من عدم اليقين" لاسيما منذ أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد.

رايتنغ آند انفستمنت

تصنيف تونس مُعرض لخفض أكبر لضبابية وضعها المالي

وبينما لا يتوقع خبراء الوكالة وجود صعوبات في السيولة على المدى القصير، فإنهم يعتبرون المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي ضرورية لزيادة احتمالية سداد الديون على المدى المتوسط.

وتأتي هذه التقييمات السلبية مع إعلان الحكومة أن العجز في الموازنة السنوية لهذا العام حوالي سيصل إلى نحو 9.79 مليارات دينار (3.42 مليارات دولار). وكانت الحكومة تتوقع أن يبلغ العجز 2.48 مليار دولار.

ويشهد ميزان الدفوعات الخارجية عجزا مزمنا، رغم أنه تقلص العام الماضي إلى ما يناهز 6.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بفضل تراجع عجز الميزان التجاري نظرا لمحدودية الطلب المحلي.

ولكن من الوارد باعتبار العوامل الهيكلية أن يتعمق عجز ميزان المدفوعات بمجرد استعادة الوتيرة المعهودة في التعاملات الاقتصادية.

ويمثل الاقتراض الخارجي حوالي 60 في المئة من الدين العام لكن السياسة النقدية الحذرة للمركزي ومحافظته على مستوى معين من احتياطي العملة الأجنبية قد تكون جدار أمام احتمال حدوث اضطرابات في سداد الدين الخارجي على المدى القصير.

وتظهر الأرقام الرسمية أن حجم الاحتياطات النقدية بلغت بنهاية الشهر الماضي حوالي 7.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 7.3 مليار دولار قبل عام.

ونظرا إلى أن تونس مطالبة بسداد أقساط كبرى في السنوات القادمة، فإنه من المرتقب أن تقوى الضغوط على السيولة إذا لم تحصل تونس على خط ائتمان عاجل، وفق الوكالة التي أكدت أهمية هذه المساعدة لحل المشاكل الهيكلية للاقتصاد أبرزها البطالة التي تفاقمت مع الجائحة.

ووفق بيانات المركزي، فقد ارتفعت خدمات الدين الخارجي المتراكمة بنسبة 20.4 في المئة لتبلغ قرابة ثلاثة مليارات دولار في الأشهر العشر الأولى من هذا العام.